دليل رصد الإنتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٠م

رصد عملية تسجيل المرشحين
وفعاليات الحملات الانتخابية

مركـــز الحيـــاة

لتنميـــــة المجتمـــــع المدنـــــي

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٠م

راصد

بدعم من الإتحاد الأوروبي

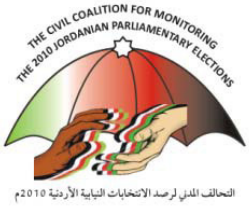

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية الأردنية 2010م

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

المعهد الديمقراطي الوطني

دليل رصد الإنتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٠م

رصد عملية تسجيل المرشحين وفعاليات الحملات الانتخابية

مركـــز الحيـــاة

لتنميـــــة المجتمـــــع المدنـــــي

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٠م

راصد

www.hayatcenter.org www.jordanelection.com

فريق إعداد التقرير:

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني / منسق التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية "راصد"

المهندس محمد خصاونة

المدير التنفيذي لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني / منسق مشروع الراصد

الأستاذة إسراء محادين

المدير التنفيذي لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني – الكرك / عضو اللجنة القانونية للتحالف المدني

تمهيد

تم إعداد هذا الدليل من التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية "راصد" الذي يقوده مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، حيث اعتمد مركز الحياة – في وضعه لهذا الدليل – على أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالرصد المحلي للانتخابات النيابية وتجربته في رصد الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠٠٧م، من جانب آخر يؤمن التحالف المدني "راصد" بأن راصدي الانتخابات المحايدين يلعبون دوراً فريداً وهاماً في تعزيز ودفع الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. لذلك، يعمل مركز الحياة على دعم إنشاء قدرات محلية محايدة ومستقلة وفعالة ومستدامة في الأردن لرصد الانتخابات. وقد تم إعداد هذا الدليل لدعم عمل الراصدين المحليين المحايدين الذين سيقومون برصد سير الانتخابات البرلمانية الأردنية القادمة في ٢٠١٠م. وفيما يهدف هذا الدليل مبدئياً إلى دعم عمل راصدي التحالف المدني "راصد"، فإنه من المرجو أن تستفيد منظمات أخرى من نشره أيضاً.

يسعى هذا الدليل إلى تقديم نطاق واسع من المعلومات التي تهم الراصدين في رصدهم لعملية تسجيل المرشحين وفترة الحملات الانتخابية. تعنى الأقسام الأولى من الدليل بالمبادئ الأساسية لرصد الانتخابات ودور الراصد المحايد، في حين تتناول أقسام أخرى منه الإطار القانوني الأردني الذي يحكم عملية تسجيل المرشحين وينظم فعاليات المرشح خلال فترة الحملة الانتخابية. كما وتعرض الأقسام الأخيرة من الدليل خطة التحالف المدني "راصد" الخاصة بأعمال الرصد وإعداد التقارير وكذلك نماذج الرصد. كما يطرح الدليل مجموعة من الأفكار المفيدة والتي تستند إلى خبرة الراصدين حول العالم.

يعتمد هذا الدليل على قصص ودروس مستفادة من جهود الرصد المحلي للانتخابات حول العالم. ولذلك، يود مركز حياة والتحالف المدني "راصد" أن يعبر عن امتنانه وشكره للمعهد الديمقراطي الوطني والسيد أريانيت (نيتي) شيهو والآنسة لمى الخطيب لمساعدتهم في إطلاع مركز الحياة والتحالف المدني "راصد" على هذه التجارب. كما يود مركز الحياة أن يثمن تفاني ومهنية العديد من منظمات رصد الانتخابات، والتي ساهمت في إجراء وتحليل ووضع التقارير المتعلقة بهذه التجارب. والأهم من ذلك، فإن التحالف المدني "راصد" يشيد ويقدر جهود آلاف النشطاء المدنيين الذين قاموا برصد الانتخابات في بلدانهم كوسيلة لتعزيز وترسيخ الممارسات والقيم الديمقراطية.

جدول المحتويات

مقدمة

تهانينا! كراصد محايد للانتخابات فإنك تقدم مساهمة هامة للديمقراطية في الأردن، حيث سيزيد عملك من الثقة الشعبية في العملية الانتخابية ويحول دون الانتهاكات المحتملة. معاً سنحتفل بانتخاب البرلمان الأردني، وسنتأكد من خلال عملنا من تمتع البرلمان بثقة ورضا الشعب الأردني.

كما سيساهم عملك كعضو في فريق رصد الانتخابات في تعزيز الديمقراطية في الأردن. وذلك عن طريق:

أولاً، تسهم مساعي الرصد المحلي من قبل المؤسسات غير الحكومية في عمليات الانتخاب الحقيقية من خلال تشجيع الممارسات الأكثر نزاهةً في الحملات الانتخابية وفي إيجاد جمهور ناخبين أكثر إطلاعاً ودراية.

ثانياً، تسهم مساعي الراصد المحلي في تعليم وتدريب المواطنين على المهارات التنظيمية الضرورية للمشاركة بفعالية ونشاط في الحياة السياسية للبلاد حيث تعلمنا التجربة العالمية أن الجماعات التي تولت مسؤولية بناء قدراتها المحلية المستقلة والمحايدة لرصد الانتخابات غالباً ما تطورت لتصبح منظمات مدنية ذات قاعدة أوسع، مسهمةً بذلك في تنمية المجتمع المدني، وهذا بدوره قد عزز من إمكانيات الحوار السياسي والمشاركة الأوسع للمواطن في الحكم وضاعف من الثقة العامة في الحكومة.

سيخضع إجراء الانتخابات للإطار القانوني الأردني الذي يتألف من – ولا ينحصر في – الدستور وقانون انتخاب مجلس النواب ٢٠١٠م. وفي حين أنك تحتاج كراصد للانتخابات إلى الاطلاع على القانون بشكل عام إلا انه من الضروري أن تعرف ما ينص عليه من حقوق والتزامات لأطراف العملية الانتخابية وتحديد ما هي الأنشطة المسموح بها وغير المسموح بها، ذلك إن المعرفة بالقانون وما ينص عليه أمر أساسي في دورك كراصد للانتخابات لتحديد الانتهاكات ورصدها.

يتمتع كافة المواطنين الأردنيين بحق أن يكون لهم رأيهم المتعلق بالمتنافسين في الانتخابات المقبلة. ولكن بصفتك راصداً للانتخابات، يتوجب عليك التعبير عن ذلك الرأي فقط من خلال الاقتراع السري وليس في أثناء أدائك لواجباتك، حيث تستند مصداقية عملك إلى سمعتنا كراصدين محايدين في هذه العملية الانتخابية، لذا من المهم أن تحافظ على هذه السمعة وتعززها خلال رصد الانتخابات بجميع مراحله.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة أردنية غير ربحية تأسست في أيار ٢٠٠٦م بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني والذي يمتلك خبرة في تنفيذ المشاريع التنموية، حيث جاءت فكرة مركز الحياة لتمكين المجتمع الأردني وبناء قدراتهم وتزويدهم بالمهارات الحياتية الأساسية لمواجهة التحديات التنموية، وتفعيل مشاركتهم، ونشر الوعي اللازم لديهم بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر، وسيادة القانون.

ويؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل جميع الإطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروعه التي تنتشر في الكرك وعمان واربد. كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، فهو عضو في العديد من الشبكات الدولية، كما ساهم في إنشاء مؤسسة شقيقة تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام ٢٠٠٩م.

الأهداف:

- ✓ إكساب شرائح المجتمع المختلفة على المستوى المحلي لمهارات الحياة الأساسية اللازمة لمواجهة التحديات التنموية.
- ✓ تمكين وتطوير المجتمعات على مستوى المحلي للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ نشر قيم الديمقراطية، المساواة بين الجنسين، الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون بين المجتمعات المحلية والإقليمية.
- ✓ بناء واستدامة شبكة تنموية مكونة من مؤسسات محلية ودولية ،حكومية وغير الحكومية تشارك المركز رسالته وأهدافه.
- ✓ تفعيل دور الإعلام كعنصر مهم فاعل للتأثير وخلق التغيير الايجابي.
- ✓ نشر قيم حوار والثقافات والأديان في مختلف أنحاء العالم.

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية "راصد"

تشكل التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية "راصد" من (٢٥) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الأردنية لغاية رصد الانتخابات النيابية ولغاية العمل كفريق فاعل للمساهمة في تطوير العملية الديمقراطية، وعمل التحالف على إعداد مجموعة من الأسس لتوثيق مدونة السلوك التي يعمل من خلالها فريق رصد الانتخابات النيابية للمجلس السادس عشر ٢٠١٠م حيث من المتوقع إن يشارك (٢٠٠٠) راصد في أكبر عملية لرصد الانتخابات في تاريخ العملية الديمقراطية الأردنية.

وأعضاء التحالف هم:

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان

مؤسسة شركاء الأردن

مركز حماية وحرية الصحفيين

هيئة شباب كلنا الأردن

مركز الشرق والغرب

أكاديمية حرية التغيير للدراسات الديمقراطية والتنموية

تجمع لجان المرأة / اربد

منتدى اربد الثقافي

نادي الكرك الثقافي الرياضي

منتدى السلط الثقافي

جمعية لواء الهاشمية

منتدى الوحدات الثقافي

منتدى العقبة للإبداع الثقافي والشبابي

المنتدى الوطني للشباب والثقافة

مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني / جرش

مركز بناة المستقبل

جمعية النساء الرائدات / الكرك

ملتقى مادبا الثقافي

مركز الأميرة بسمة للتنمية / العقبة

مركز روح الشباب

تجمع لجان المرأة / عجلون

مركز مساواة لدراسات وأبحاث الديمقراطية

نادي بلعما الثقافي الاجتماعي / الزرقاء

نادي الزرقاء الثقافي

قواعد السلوك الخاصة برصد الانتخابات

وفقاً لمهمتهما في دعم القيم العالمية لحقوق الإنسان والحريات، يتمثل هدف مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني والتحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية "راصد" في ضمان شفافية ونزاهة العمليات الانتخابية في الأردن.

ويتمثل الهدف من مدونة قواعد السلوك هذه ضمان إدارة أنشطة راصدي الانتخابات بنزاهة بالإضافة إلى الإسهام في تعزيز الثقة العامة في العملية الانتخابية.

بناء على ذلك، سيقوم مركز الحياة والتحالف المدني وجميع الراصدين بالتوقيع على المبادئ المنصوص عليها في قواعد السلوك هذه والخاصة برصد الانتخابات والتقيد بها.

القواعد

- ✓ يقوم الراصدون بضمان التطابق التام لسلوكهم مع الإطار القانوني والقوانين والأنظمة الأردنية.
- ✓ يحافظ الراصدون بصورة تامة على عدم التحيز في تنفيذهم لواجباتهم ولن يقوموا في أي وقت كان بالتعبير أو الدلالة عن أي محاباة أو تفضيل فيما يتعلق بالأحزاب المسجلة أو المرشحين.
- ✓ يقوم الراصدون عندما يتطلب الأمر بالتعريف عن أنفسهم على الفور إلى أي طرف و/ أو شخص معني، ويقومون خلال ممارستهم لأعمالهم في كافة الأوقات بحمل وارتداء أو إبراز شارات أو بطاقات التعريف المقررة على نحو بارز والصادرة عن مركز الحياة والتحالف المدني لأغراض رصد الانتخابات.
- ✓ يمتنع الراصدون عن حمل أو ارتداء أو إبراز أي مادة انتخابية أو أي قطعة ملابس أو شعار أو ألوان أو شارات أو مواد أخرى تدل على دعم أي حزب أو مرشح، أو تتعلق بأي من القضايا موضوع الخلاف في الانتخابات.

المبادئ الأساسية للانتخابات الحرة والنزيهة ورصد الانتخابات

بشكل عام، ينبغي أن ينص النظام الانتخابي على إجراءات كجزء من الإطار القانوني بالنسبة لكل جانب ذي أهمية في العملية الانتخابية، وهذه الإجراءات من شأنها أن تقدم مقومات العملية السليمة، وهذه تتضمن:

١. إشعار بالمواعيد الأخيرة الهامة لإجراءات تسجيل المرشح أو الناخب، أو إجراءات التصويت أو إحداث تغيير في القانون والأمور الهامة الأخرى.
٢. جلسة استماع أو الحصول على فرصة للاستماع من أجل طرح الآراء أو المناقشات أو الوقائع الهامة قبل صدور حكم إداري أو إقرار أنظمة الانتخاب.
٣. فرصة المراجعة المستقلة للقرارات أو الأحكام الهامة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الإجراءات المحددة التي تحكم الطعون والتي تضمن صدور أحكام في الوقت المناسب.
٤. المعالجة الفعالة لإصلاح أي انتقاص للحقوق السياسية أو الانتخابية أو المتعلقة بالمشاركة.

كراصد للانتخابات، فإنك تمثل جزءاً من التقليد الذي جلب الديمقراطية للشعوب في كافة أنحاء العالم. وفي حين أنك ستركز على إجراء انتخابات معينة تخضع لدستور وقوانين الأردن وتتم إدارتها من قبل سلطات إدارة الانتخابات، فإنه من المهم أيضاً وضع النموذج العالمي لعملية الانتخاب النزيهة والحرة في الاعتبار.

يفرض القانون الدولي التزامات محددة على الدول والسلطات الانتخابية تتعلق بإجراء الانتخابات، حيث يضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان كوبنهاغن و (OSCE) و (ODIHR) وإعلان الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الوثائق الدولية عدداً من الشروط الأساسية للانتخابات الديمقراطية.

يلخص الجدول أدناه المعايير الأساسية للانتخابات الحرة والنزيهة وفقاً لهذه الوثائق

معايير الانتخابات الحرة والنزيهة
١. حق الاقتراع العام والعادل.
٢. الاقتراع السري.
٣. امتلاك الناخبين لحق وفرصة الاختيار.
٤. حرية التجمع والاجتماع والحركة والحديث للمرشحين والأحزاب والناخبين والإعلام والراصدين وغيرهم.
٥. يجب أن يتم إجراء الاقتراع وعد الأصوات في الانتخابات بنزاهة، وأن يتم ذلك دون غش أو

تلاعب من قبل سلطات انتخاب غير متحيزة.

٦. يجب أن تحظى الأحزاب السياسية والأفراد بفرص مقبولة لخوض الانتخابات.

٧. يجب أن يتم إصدار قرار فوري وعادل بشأن النزاعات والتظلمات المتعلقة بالانتخابات، قبل وبعد يوم الانتخاب.

٨. لا يجوز السماح بأي إساءة استغلال للموارد العامة لاستخدامها في الحملات الانتخابية.

٩. يجب أن يحصل كافة المرشحين والأحزاب على فرصة مناسبة للتواصل مع الناخبين والحصول على دعمهم، بما في ذلك حرية الوصول العادل المعقول إلى وسائل الإعلام.

١٠. لكل شخص الحق في المشاركة في حكومة بلده وله أن يتمتع بفرصة متساوية للترشح للانتخابات.

١١. لكل شخص الحق في الانضمام أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس حزب أو تنظيم سياسي لغرض المنافسة في الانتخابات.

١٢. يجب ضمان الشفافية التامة للعملية الانتخابية برمتها، بما في ذلك مثلاً، من خلال حضور ممثلي الأحزاب والمراقبين المعتمدين حسب الأصول.

يمثل الانتخاب العملية التي يعبر بها الأشخاص المؤهلون عن تفضيلاتهم السياسية للمتنافسين السياسيين المختلفين الذي يتنافسون في بيئة حرة شفافة ونزيهة. ينبغي أن يسعى التحليل المعمق للعملية الانتخابية إلى الإجابة عن سؤالين رئيسين:

- ✓ **هل تمت إدارة العملية الانتخابية بما يتوافق مع أحكام قانون الانتخابات والقواعد الدولية**
- ✓ **ما هي درجة التأثير المادي لأي مشاكل في نتيجة الانتخابات؟**

هنالك عدد من المبادئ المتعلقة بالإجابة على هذين السؤالين:

المبدأ (١)

يجب منح كافة الأشخاص المؤهلين فرصة عادلة للتنافس في الانتخابات، كما يجب إعطاء كافة الأشخاص المؤهلين فرصة التصويت الحر.

ينبثق هذا المبدأ من حق الاقتراع المعترف به دولياً. فعندما يمنع الناخبون المؤهلون بصورة غير ملائمة من التنافس في انتخاب و/أو التصويت فيه، فإن بمقدورنا القول أنهم قد حرموا من حق التصويت على نحو غير مشروع وأنه قد تم بناء على ذلك الانتقاص من حقوق الإنسان الأساسية لديهم. وحيثما يبرز الحرمان من حق التصويت على نطاق واسع، فإنه قد يؤدي إلى تغيير نتيجة الانتخابات،

الأمر الذي يثير تساؤلات جادة حول شرعية الانتخاب. وعلى غرار ذلك، عندما يسمح للأشخاص غير المؤهلين المشاركة في التصويت أو عندما يتم احتساب أصوات غير صحيحة باعتبارها كذلك (من خلال التصويت المزدوج أو ملء صندوق الاقتراع بأصوات زائفة)، فإنه يتم إلحاق الضرر بشرعية الانتخاب على نحو مماثل.

وفي كلتا الحالتين، من الضروري أن نحدد حجم المشاكل وإذا ما كانت تؤثر بصورة غير متكافئة في فئة معينة من الناخبين من أجل تحديد إذا ما كانت تؤثر مادياً في الانتخاب.

المبدأ (٢)

ينبغي أن تحمي عملية الانتخاب الحريات الأساسية للتجمع والتعبير عن الرأي.

يمكن اعتبار الانتخابات حرة فقط في حال لمس المتنافسون حرية في التعبير عن رؤيتهم السياسية (الرؤية التي لا تتعارض مع الدستور أو الإطار القانوني) لأنصارهم، وفي حال رأى الناخبون أنهم غير ممنوعين من التصويت وفقاً لإرادتهم المنفردة. و يفرض التوزيع غير العادل للموارد والترهيب والرشوة وعدم ضمان حرية المتنافسين في حشد التأييد لرؤيتهم التي وفقاً لاعتقادهم ستؤدي إلى نفع المجتمع والبلاد، كما أن عدم ضمان سرية التصويت (سواء الفعلية أو المنظورة) كلها تفرض تهديدات خطيرة على بيئة الانتخاب الحر. وتمثل المعاملة غير العادلة أو التعسفية للمتنافسين و/أو الناخبين من قبل السلطات الحكومية المعنية انتهاكاً محتملاً آخر للمبدأ ذاته.

المبدأ (٣)

ينبغي أن يكون لدى الناخبين فهم كاف لمجريات الانتخابات والآراء والقضايا والحلول السياسية البديلة وكذلك أهمية التعبير عن اختيارهم.

ينبغي أن توفر الانتخابات الجو الذي يقوم فيه الناخبون المثقفون باختيارهم بناء على تفضيلاتهم السياسية. يعد توفير الانتخاب للفرص الحرة والعادلة أمراً حاسماً بالنسبة للمتنافسين في الانتخابات من أجل طرح رؤيتهم السياسية وآرائهم وقضاياهم وحلولهم أمام كافة الناخبين. ومن خلال الفكرة ذاتها، ينبغي أن يتمتع الناخبون ببيئة يقومون فيها باختيارهم المتقن ويدلون بأصواتهم بناء على ما يعتقدون أنه الأفضل من بين البدائل السياسية المختلفة المطروحة من قبل المتنافسين المختلفين.

نظرة عامة على حقوق ومسؤوليات الراصد استناداً إلى المبادئ الدولية وأفضل الممارسات

كراصد، فإن لديك الحق في أن يكون لديك آراؤك السياسية الخاصة. وكراصد محايد من جانب آخر، يجب عليك الإبقاء على الحيادية والموضوعية التامة. خلال فترة الانتخاب، فإن لديك الفرصة في التعبير عن آرائك عندما تقوم بالإدلاء بصوتك في اقتراع سري. وبما أنك مشارك كراصد محايد، فإن عليك الحفاظ على الحياد التام في تنفيذك لواجباتك وعدم التعبير عن محاباتك أو تفضيلك لأحزاب أو مرشحين أو قضايا متنازع فيها في أي وقت من الأوقات.

وعلى نحو مشابه، عليك كراصد تولي مهامك بصورة غير تطفلية. فلا يجوز لك التدخل في عملية الانتخاب.، ولا يجوز إعطاء تعليمات أو إلغاء قرارات الحكومة الأردنية او التدخل في قرارات السلطات المحلية لإدارة الانتخابات.

أخيراً، عليك الامتناع عن إبداء أي تعليقات شخصية تتعلق بانطباعاتك حول عملية الانتخاب، وخاصةً إلى الصحافة. قد يؤدي أي تعليق تدلي به إلى تقويض سمعة منظمتك وبيانها الرسمي. على الأرجح تستند تعليقاتك إلى ملاحظاتك الشخصية، وبالرغم من أهميتها، فإن الملاحظات الشخصية محدودة وقد تشوه بسهولة الصورة الكلية لعملية الانتخاب. وسيكون من المجحف وّسم عملية الانتخاب بمجملها بناء على معلومات محدودة كهذه. وفي حال تم جمع كافة البيانات من جميع الراصدين وتحليلها، يقوم مركز الحياة بالإدلاء ببيان رسمي بناء على الأدلة المتكاملة. وفي حال طلب منك أي تعليقات من قبل أفراد أو وسائل الإعلام، فلتكن ملاحظاتك مقتصرة على معلومات عامة حول المنظمة وأنشطتها الرقابية.

لا ينظم الإطار القانوني الأردني الحالي إجراء أو إطلاع الراصدين على العملية الانتخابية. ولكن القيم الأساسية لرصد الانتخابات النيابية المحلية تنبع من حق الناخب، باعتباره الطرف المعني الرئيسي في الانتخابات، في إجراء بحث مستقل يطال كافة جوانب العملية الانتخابية، وبالتالي صوته، وتقديم النتائج التي توصل إليها إلى العامة. تقوم المنظمات المحلية التي تتولى مسؤولية رصد الانتخابات بذلك كجماعة من الناخبين تكون مهمتهم الحفاظ على نزاهة ومصداقية وشفافية العملية الانتخابية. وبالتالي، من خلال التعريف، يجب ألا يكون لدى الجماعات و/ أو المنظمات المحلية غير الحكومية الراصدة للانتخابات أي ضلع في نتائج الانتخاب وحصيلة الانتخاب فيما يتعلق بالمتنافسين السياسيين الذين يفوزون أو يخسرون، ولكنهم مجرد مدافعين عن عملية توفر حق

الناخبين في الإطلاع على القضايا والخيارات وفي الإدلاء بأصواتهم بصورة حرة وسرية ومستقلة بالكامل، وأن تحترم النتيجة النهائية للانتخابات خياراتهم. يلخص الجدول أدناه المبادئ الثلاثة الهامة التي تنص على حقوق ومسؤوليات الراصدين غير الحزبيين في رصد الانتخابات بناء على الإطار الدولي والممارسات الأفضل في الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة.

مبادئ رصد الانتخابات	الحق / المسؤولية	الشرح
يجب أن يكون لكل ناخب أو جماعة ناخبين فرصة الحصول على معلومات مستقلة ومباشرة حول العملية الانتخابية وإجراءات الانتخاب من مسؤولي الانتخابات والمرشحين والأحزاب والناخبين الآخرين	حق الراصد	يجب أن يكون الانتخاب شفافاً وأن يطلع الناخب، باعتباره المعني بالأمر، على عملية الانتخاب والقضايا وخياره/ خيارها بالكامل
يجب أن يكون لكل ناخب أو جماعة ناخبين فرصة تقييم والإبلاغ عن العملية الانتخابية	حق الراصد	يجب أن يكون الانتخاب حراً وينبغي أن يكون كل ناخب حر في تحليل وطرح نتائجه وملاحظاته بناء على المعلومات التي تتوفر لديه
يجب أن يتولى كل ناخب أو جماعة ناخبين مسؤولية طرح المعلومات الحقيقية والنتائج الموضوعية والتحاليل غير الحزبية	مسؤولية الراصد	يجب أن تكون الانتخابات نزيهة ويجب أن يتحمل كل ناخب يدلي بصوته مسؤولية من حيث مصداقية نتائجه

علاوة على ذلك، يبين الجدول أدناه القيود التي ينبغي أن يكون كل راصد محترف ومدرب مدركاً لها.

القيود المفروضة على راصدي الانتخابات	
يمنع على راصدي الانتخابات:	✓ إعطاء أوامر لإدارة الانتخابات والمسؤولين الحكوميين.
✓ التدخل في الإجراءات بأي صورة كانت.	✓ مساعدة المرشحين و/ أو المسؤولين خلال عملية التسجيل.
✓ التعامل مع أي وثائق انتخابية رسمية حساسة.	المشاركة في الحملات الانتخابية وتأييد أي من المتنافسين في الانتخابات.
✓ الجلوس على نفس الطاولة كعضو في إدارة الانتخابات في مواقع تسجيل المرشحين في وقت تنفيذ مهامهم.	

الهدف من رصد الانتخابات وخطة الرصد

يتمثل هدف التحالف المدني لرصد الانتخابات "راصد" الذي يقوده مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في ضمان الانتخابات الشفافة والحرة والنزيهة في الأردن. حيث قام مركز الحياة والتحالف المدني برصد المراحل المختلفة للدورة الانتخابية في الانتخابات التشريعية الأردنية لعام ٢٠١٠م: (١) عملية تسجيل الناخبين، (٢) عملية نشر قوائم الناخبين، (٣) التحقق من دقة قوائم الناخبين، (٤) عملية تقديم الاعتراضات.

كما سيقوم مركز الحياة والتحالف المدني برصد: (١) عملية تسجيل المرشحين، (٢) رصد نشاطات المرشح والحزب خلال فترة الحملة الانتخابية، (٣) ورصد عملية الانتخابات يوم الاقتراع.

الأهداف المحددة لمركز الحياة والتحالف المدني من رصد الانتخابات هي:

تقديم تقييم شامل للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٠م والإطار القانوني والأنظمة، والتي تتضمن كذلك توصيات لتحسين الانتخابات في الأردن، وتشجيع مشاركة الناخب وبناء الثقة العامة في العملية الانتخابية من خلال ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

وكذلك تعزيز مبادئ ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة وثقافة المشاركة السياسية المدنية الهادفة.

من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، قام مركز الحياة والتحالف المدني بوضع الخطة المفصلة التالية لعمليات وفعاليات رصد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠م:

وضع قواعد السلوك

قام مركز الحياة بوضع قواعد للسلوك لرصد الانتخابات بحيث يجب التوقيع والموافقة عليها من قبل كافة راصديه. يمثل تعزيز المنظمات واحترامها لحقوق الإنسان والدستور والتقيد بالإطار القانوني المبادئ الأساسية لقواعد السلوك. و تشدد قواعد السلوك على ضرورة المحافظة على استقلال جهود رصد الانتخابات التي يقوم بها المركز وعدم تجييرها لأي جهة.

وضع نماذج وكتيبات الرصد

قام مركز الحياة بوضع نماذج رصد ودليل للراصد لتسهيل برنامج تدريب الراصدين. وقام مركز الحياة بوضع نماذج رصد منفصلة لرصد عملية تسجيل المرشح والنشاطات الانتخابية خلال فترة الحملة

الانتخابية ورصد خلال فترة الحملة الانتخابية ويوم الانتخاب، وكل من إجراءات التصويت ونتائج التصويت. بالإضافة إلى ذلك، قام مركز الحياة بوضع أدلة رصد انتخابات منفصلة للراصدين لرصد كل من فترة الحملة الانتخابية ورصد يوم الانتخابات.

خطة تقديم التقارير

فيما يتعلق بوضع التقارير، سيقوم مركز الحياة بعقد مؤتمرات صحافية أولية للإعلان عن مسعاه وأهدافه ونشاطاته في رصد الانتخابات، وكذلك تقديم المعلومات المتواصلة من خلال النشرات الصحفية حول برنامجه التدريبي ونتائج الرصد. وخلال فترة الانتخاب، سيقوم المركز بتقديم تقارير أولية تتضمن ملاحظات الحياة حول عملية تسجيل المرشحين ونشاطات المرشحين. وفي يوم الانتخابات، سيقدم مركز الحياة معلومات مستمرة حول إجراءات التصويت وعد الأصوات. وبعد يوم الانتخابات، سيقوم مركز الحياة بوضع تقاريره النهائية التي تتضمن نتائج وتوصيات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بتحسين العملية الانتخابية في الأردن، وسيصاحب هذه التقارير أرشيف متواجد بشكل دائم على الموقع الالكتروني لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، بحيث يتم تحديث هذا الأرشيف بشكل مستمر. وكذلك ستتواجد هذه التقارير على الموقع الخاص برصد الانتخابات (**www.jordanelection.com**).

رصد عملية تسجيل المرشحين

الإطار القانوني:

يحدد النظام الانتخابي في الأردن فترة محددة يمكن خلالها للأفراد الذين يبدون استعدادا للتنافس في الانتخابات والذين يعتبرون مستوفين لشروط الترشح التي حدّدها القانون أن يتقدموا للترشح وأن تتم عملية تسجيلهم رسمياً كمرشحين. وتنحصر مهمتك كراصد لعملية تسجيل المرشحين في التأكد من أن عملية التسجيل تجري ضمن الإطار القانوني ذي الصلة والقواعد العامة الواجب أخذها بعين الاعتبار خلال فترة عملية تسجيل المرشحين.

أهم هذه القواعد هو "الحق في المشاركة في الشؤون العامة إما مباشرة أو عن طريق نواب يتم اختيارهم بحرية والذين سيتم اختيارهم في انتخابات حقيقية ودورية" حيث يعد هذا الحق هو الأساس في تحديد ما إذا كانت الانتخابات توفر فرصة حقيقية للمرشحين لتمثيل خيارات للتنافس وللناخبين الاختيار من بينهم.

وتعتبر القيود المفروضة على من يستطيع التنافس في انتخابات على منصب حكومي معقولة طالما لا يوجد فيها تمييز غير عادل.

تدور فكرة رصد الانتخابات حول المعرفة بالقانون ورصد ما إذا كان يتم تطبيق القانون الفعلي ومن ثم تقييم الأثر المترتب عن أي سوء تصرف أو مخالفه للقانون في العملية الانتخابية بأكملها وبالتالي نتيجة الانتخابات. وبصفتك راصداً انتخابات يجب عليك معرفة القانون والالتزام به لكي تكون قادرا على تعزيزه والاستناد إليه. حيث إن القانون هو المرجع الذي يعطي لرصدك المصداقية والقوة لإتمام المهمة المناطة بك لضمان النظام والمصداقية في الدورة الانتخابية. وتحدّد المادة (٨) من قانون الانتخاب المؤقت في الأردن الشروط المؤهلة لأي مرشح لخوض الانتخابات.

المادة ٨: يشترط في المتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس النواب ما يلي:

- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.
- أن لا يدعي بجنسية أو حماية أجنبية.
- أن يكون مسجلاً في أحد جداول الناخبين النهائية.
- أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره عند نهاية مدة الترشيح.

- أن لا يكون محكوماً عليه بإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً.
- أن لا يكون محجوراً عليه ولم يرفع الحجر عنه.
- أن لا يكون محكوماً بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يشمله عفو عام.
- أن لا تكون له منفعة مادية لدى إحدى الدوائر الحكومية بسبب عقد من غير عقود استئجار الأراضي والأملاك ولا ينطبق ذلك على من كان مساهماً في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.
- أن لا يكون مجنوناً أو معتوهاً.
- أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.
- أن لا يكون منتمياً لأي هيئة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي غير أردني.

المادة ٩: لا يجوز لأي من المذكورين أدناه الترشح لعضوية مجلس النواب إلا إذا قدم استقالته قبل الموعد المحدد للترشيح وتم قبولها:

أ. موظفو الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية العامة.

ب. موظفو الهيئات العربية والإقليمية والدولية.

ج. أمين عمان وأعضاء مجلس أمانة عمان الكبرى وموظفو الأمانة.

د. رؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها وموظفو البلديات.

المادة ١٠: يبدأ الترشح لعضوية مجلس النواب قبل اليوم المحدد لإجراء الاقتراع بثلاثين يوماً ويستمر لمدة ثلاثة أيام ولا يقبل أي طلب ترشيح يقدم بعد انتهائها.

المادة ١١:

أ. لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب إلا في دائرة فرعية واحدة.

ب. لا يجوز للمرشح تغيير الدائرة الفرعية التي تقدم بطلب ترشيح فيها إلى دائرة فرعية أخرى.

المادة ١٢: على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب أن يدفع لوزارة المالية أو أي من مديرياتها مبلغ خمسمائة دينار يقيد إيراداً للخزينة غير قابل للاسترداد.

المادة ١٣:

أ. يقدم طلب الترشيح على نسختين ومن الشخص ذاته طالب الترشيح إلى رئيس اللجنة المركزية في المحافظة على الأنموذج الذي يقرره الوزير، مرفقاً به الوثائق الثبوتية وسائر البيانات المطلوبة بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ويعطى مقدم الطلب إشعاراً بتسلم طلبه.

ب. على اللجنة المركزية التأكد من مطابقة الطلب والوثائق والبيانات المقدمة من طالب الترشيح وإصدار قرارها بقبول الطلب أو رفضه خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه.

ج. ١. إذا قررت اللجنة المركزية رفض طلب الترشيح فعليها بيان أسباب رفضها، ولطالب الترشيح أن يعترض على القرار لدى محكمة البداية التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصداره معززاً اعتراضه ببيانات واضحة ومحددة حصراً وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها بشان اعتراض المرشح قطعياً غير قابل للطعن لدى أي مرجع آخر، وعليها تبليغ قراراتها إلى رئيس اللجنة المركزية فور صدورها.

٢. يسجل رئيس اللجنة المركزية طلبات الترشيح التي قبلها أو التي صدر قرار محكمة البداية بقبولها في سجل خاص لكل دائرة انتخابية على حده حسب وقت وتاريخ تقديم كل منها إليه، وعليه تنظيم قائمة أسماء أولئك المرشحين وعرضها في مركز المحافظة والأماكن الأخرى التي يراها مناسبة حال اكتمال اكتساب طلبات الترشيح الدرجة القطعية ونشر تلك القائمة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل.

د. لكل ناخب حق الطعن في قبول ترشيح أي من المرشحين في دائرته الانتخابية لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض قوائم المرشحين المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة، وعلى المحكمة الفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها قطعياً وعليها تبليغ قراراتها إلى رئيس اللجنة المركزية خلال يومين من تاريخ صدورها.

هـ. على رئيس اللجنة المركزية أن يعلن عن التعديلات التي أدخلت على قائمة المرشحين بموجب قرارات محكمة الاستئناف فور تبلغه لها وبالطريقة ذاتها التي يتم الإعلان بها عن قائمة المرشحين بمقتضى أحكام البند (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة وتعتبر هذه القائمة هي القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات النيابية.

المادة ١٤: يجوز لأي مرشح أن يسحب ترشيحه قبل سبعة أيام من بدء الاقتراع وذلك بتقديم طلب خطي لرئيس اللجنة المركزية والذي عليه أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل.

المادة ١٥: إذا تبين انه لا يوجد إلا مرشح واحد للدائرة الفرعية فيعتبر ذلك المرشح فائزاً بالمقعد المخصص لها بالتزكية.

المادة ١٦: تعفى الاستدعاءات والاعتراضات والطعون التي تقدم بموجب هذا القانون من الرسوم والطوابع كما تعفى القرارات الصادرة بشأنها عن المحاكم واللجان والحكام الإداريين.

رصد عملية تسجيل المرشّح

عند رصد عملية تسجيل المرشح، ينبغي عليك أن تحاول التعرف على أي مخالفه لتطبيق للقانون تتم بشكل تعسفي أو متحيّز؛ فإن الدليل على وجود مثل هذه المخالفة يشير إلى خرق للأعراف الدولية. وتشمل هذه المخالفات حوادث مختلفة مثل أن لا يتم تبليغ المرشحين بالمواعيد النهائية أو الإجراءات المطلوبة للترشّح أو حالات تكون فيها طلبات إضافية أو متحيزة بشكل غير منطقي. وأيضا عندما يتم رفض الطلبات المقدمة للترشّح.

سيقوم مركز الحياة والتحالف المدني "راصد" بتدريب لرصد عملية تسجيل المرشحين، حيث سيقوم الراصدون بالمهام التالية كجزء من نشاطاتهم:

١. مقابلة المسؤولين الإداريين عن الانتخابات والاستفسار منهم عن مواضيع مرتبطة بعملية تسجيل المرشحين.
٢. مقابلة المرشحين.
٣. تقييم حيادية سلطات إدارة الانتخابات وقياس كفاءة عملية تسجيل المرشحين.
٤. تقييم الإطار القانوني الذي ينظّم عملية تسجيل المرشحين والقيام بالتوصية بتعديلات يمكن لها أن تعزز من معيار الحيادية والتساوي.

تذكّر!

فترة تسجيل المرشحين هي من ١٠– ١٢ من تشرين أول. ضع إشارة على رزنامتك!

فترة الاعتراض هي خلال ٣ أيام من تاريخ رفض الطلب.

يتم التوصل إلى قرار نهائي خلال ٣ أيام من تاريخ تقدم المرشح بشكوى لدى محكمة البداية.

تحدث عملية تسجيل المرشحين في مقر المحافظة وتتم إدارتها من قبل رئيس اللجنة المركزية في المحافظة.

إن استمارات الرصد المرفقة مع هذا الكتيب مصممة لمساعدتك على تحقيق مهمتك عند حدوث مشاكل/ حوادث معينة والمرتبطة بتسجيل المرشح من مثل:

١. الإجراءات التي تسبب صعوبة غير مبررة لبعض الأفراد أو الأحزاب أو الجماعات لدى قيامهم بالتسجيل. وتشمل مثل هذه الإجراءات: تحديد ساعات أو أيام للتسجيل، وضع أماكن التسجيل في مواقع غير ملائمة، فرض رسوم إضافية أو تعريض المتقدمين لإجراءات غير عادلة من مثل طلب أكثر من وثيقة تعريف أو صور فوتوغرافية أو القيام بزيارات متكررة لموقع التسجيل.. إلخ.

٢. السلوك غير الملائم من قبل مسؤولي التسجيل والذي يمكن أن يكون متعمداً أو عرضياً والذي يتضمن سلوكيات من مثل: ترهيب المتقدمين بطلب للترشّح أو رفض أو شطب مرشّح مؤهل أو تسجيل متقدم غير مؤهل للانتخاب أو التبديل بقصد الاحتيال أو إساءة حفظ القوائم.

٣. عدم ممارسة الشفافية في عملية تسجيل المرشحين بسبب الإجراءات المشددة أو المسؤولين المتعنتين الذين يمنعون المراقبين من تحليل العملية في حينه.

رصد نشاطات المرشحين والأحزاب خلال فترة الحملة الانتخابية

الإطار القانوني:

يذكر قانون الانتخاب الأردني ٢٠١٠م عدداً من المواد عن ما تشير إليه بـ"حملة الدعاية الانتخابية". وهذه المواد المذكورة أدناه أيضاً، تنظّم نشاطات فترة الحملة الانتخابية وتحدّد التجاوزات التي يمكن أن تحصل في هذه الفترة. وينبغي أن يكون هذا الجزء من القانون أساسياً في توجيه ملاحظات راصدي الحملات الانتخابية وتحليلاتهم.

المادة ١٧:

أ. تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام هذا القانون ويسمح لأي مرشح القيام بها ابتداء من تاريخ قبول الترشيح وتنتهي في نهاية اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع.

ب. يتعين على المرشح عند ممارسته الدعاية الانتخابية الالتزام بما يلي:

١. أحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

٢. احترام حرية الرأي والفكر لدى الآخرين.

٣. المحافظة على الوحدة الوطنية وأمن الوطن واستقراره وعدم التمييز بين المواطنين.

٤. عدم إجراء الدعاية الانتخابية لغيره من المرشحين سواء بصورة شخصية أو بواسطة أعوانه في حملته الانتخابية.

ج. يمنع عقد الاجتماعات الانتخابية وتنظيمها وإلقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة والجامعات والمعاهد العلمية والمدارس الحكومية والخاصة والشوارع العامة وكذلك الأبنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أو الخاضعة لإشراف الحكومة.

المادة ١٨:

أ. للمرشحين نشر الإعلانات والبيانات المتضمنة أهدافهم وخططهم ومناهج عملهم شريطة أن تحمل أسماءهم الصريحة وتعفى هذه الإعلانات والبيانات من الترخيص والرسوم.

ب. لا يجوز استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية كما يمنع لهذه الغاية استعمال مكبرات الصوت خارج القاعات وعلى وسائط النقل.

ج. يحظر إلصاق أي إعلان أو بيان انتخابي أو وضعه على الجدران وأعمدة الهاتف والكهرباء والشواخص المرورية والأملاك العامة بما في ذلك الصور والرسوم والكتابات وتحدد الأماكن المخصصة لها من مجلس أمانة عمان الكبرى

والمجالس البلدية ولهذه المجالس في أي وقت الحق في إزالة أي مخالفة لهذا الحظر على نفقة من تتعلق بهم تلك الملصقات أو الصور والرسوم والكتابات من المرشحين دون الحاجة إلى إنذارهم.

د. لا يجوز أن تتضمن الخطابات والبيانات والإعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية المساس بأي مرشح آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إثارة النعرات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية أو الجهوية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

هـ. يحظر إقامة المهرجانات والتجمعات بالقرب من مراكز الاقتراع والفرز.

المادة ١٩: يحظر على موظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية والعامة وأمين عمان وأعضاء مجلس الأمانة وموظفيها ورؤساء المجالس البلدية وأعضائها وموظفيها القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من المرشحين في أماكن عملهم.

المادة ٢٠:

أ. يحظر على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة غيره بما في ذلك شراء الأصوات.

ب. ويحظر على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح.

رصد نشاطات المرشحين والأحزاب خلال مدّة الحملة الانتخابية

خلال مدة الحملة الانتخابية يتنافس كل مرشح انتخابي لضمان فوزه، وغالباً ما ينتج عن ذلك منافسة قوية وهذا نموذج جيد على الديمقراطية السليمة. ولكن تحدث في بعض الأحيان إساءة استعمال أو ظلم والذي من شأنه، في مرحلة ما قبل الانتخابات، أن يكون له أثر كبير وحاسم على نتيجة الانتخابات. ويمكن أن ينتج عن أي فشل في تحديد معايير التنافس عمل مناف للانتخابات العادلة والصحيحة. ومن هنا تظهر أهمية رصد فترة الحملة الانتخابية.

إن الهدف من رصد مدة الحملة الانتخابية هو لتقييم ما إذا كانت عملية الانتخابات توفر "أرضية متساوية" وفرصة للتعبير الحقيقي عن إرادة الناخبين. ويستعمل المصطلح "على أرضية متساوية" لوصف العملية الانتخابية التي توفر مساواة في المعاملة

وفرصة عادلة. ويتم تقييمها من بين عدة مواضيع نذكر منها:

- ✓ إلى أي درجة يتساوى المرشحون في الوصول إلى الموارد (على سبيل المثال: والمادية والوصول إلى وسائل الإعلام التغطية الإعلامية).
- ✓ التماشي الفعال مع أحكام القانون وتطبيق قانون الإنتخاب ومراجعته (وخاصة في مايتعلق بتطبيق عدم التحيز والنية الحسنة).

إن المصطلحين "حقيقية" و "هادفة" يعدّان أساسيان في تقييم مكونات أساسية أخرى في فترة الحملة الانتخابية. ومن ضمنها:

١. الحرية والإمكانيات التي يتمتع بها المرشحون لنقل برامجهم إلى الناخبين؛
٢. فهم الناخبين بشكل جيد للعملية الانتخابية (على سبيل المثال كيفية التسجيل ومكان التصويت وكيفية ملء ورقة الاقتراع،..إلخ)؛ والمواضيع الجوهرية بالنسبة للصوت؛
٣. الحرية التي يتلقّاها الناخبون للاختيار والتعبير، مستقلّين عن آراء الآخرين ورغباتهم في سرية تامة، مرشحهم المفضل عن طريق صندوق الاقتراع.

الرجاء الملاحظة بأن الإعلام يشكل جزءاً من الموارد والنشاطات في الحملة الانتخابية وذلك عبر الإعلانات والمقابلات التلفزيونية والتغطية الصحفية... إلخ. وهذه المكونات المرتبطة بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية يتم رصدها عن طريق فريق رصد إعلامي مختص.

يهدف رصد الحملة الانتخابية إلى إيقاف السلوكيات الخاطئة المحتملة التالية وتقييم درجة تأثير هذه السلوكيات على حرية ونزاهة عملية الانتخابات:

- ✓ إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة فيما يتعلق بالانحياز السياسي والتمييز بين للمرشحين.
- ✓ الفشل المتعمد لتوفير دعم مساو والحماية للمرشحين المتنافسين.
- ✓ التهديد بإنزال خسائر مالية ومن ضمنها: خسارة العمل أو خسارة الأرض أو المسكن أو الوعد بمنافع مالية أخرى للمرشح شرط أن يخسر لصالح دعم صاحب العمل أو النخبة السياسية الحاكمة.
- ✓ الضغط الثقافي والاجتماعي المفرط.
- ✓ الترويع والإكراه والتهديد.

من جهة أخرى، من المطلوب من راصدي الحملات الانتخابية رصد الجوانب الأخرى للحملات الانتخابية مثل حيادية ونزاهة إدارة الانتخابات

خلال مدة الحملة الانتخابية وذلك عبر النشاطات التالية:

سيقوم مركز الحياة برصد نشاطات المرشحين والأحزاب والسلوكيات في كافة دوائر الأردن الانتخابية. حيث سيقوم المركز بتشكيل يحتوي كل فريق منها على استناداً إلى حجم الدائرة الانتخابية. وستتكوّن هيكلية الاتصالات والمراسلات لمركز الحياة من مكتب رئيسي مقرّه عمان ومنسقي المحافظات الذين سيشرفون على العمل وإرسال التقارير من الراصدين الميدانيين، إذ سيقوم مركز بتطوير نماذج محددة ودليل للراصدين الذين سيقومون بالرصد في فترة الحملة الانتخابية.

كجزء من نشاطات الرصد، سيقوم الراصدون بالمهام التالية:

١. حضور نشاطات المرشحين والأحزاب خلال فترة الحملة الانتخابية.
٢. عقد لقاءات مع مسؤولي إدارة الانتخابات حول القضايا المتعلقة بنشاطات الحملة الانتخابية للمرشح والحزب.
٣. عقد لقاءات مع المرشحين والأحزاب.
٤. تقييم حيادية إدارة الانتخابات خلال فترة الانتخابات.
٥. تقييم الإطار القانوني الذي ينظم نشاطات المرشح والحزب خلال فترة الانتخابات وعمل توصيات للقيام بتعديلات من شأنها تعزيز معيار الحيادية والتساوي في حق الحصول على الموارد.

معايير تقرير الراصد

١. ينبغي أن يكون التقرير محكماً ومكتوباً بوضوح ومستنداً إلى الوقائع، تجنب التكهنات. ٢. متى ما كنت ترصد شخصياً حادثة أو إدعاءاً بأن حادثة ما قد قام بها آخرون يجب دائماً أن تجيب عن الأسئلة الخمسة التالية: ماذا وأين ومتى ومن ولماذا؟ ٣. كلّما كان لديك اجتماع مع أي كان، على سبيل المثال: مرشح/ حزب/ وسائل إعلام/ مسؤولين رسميون أو عند حضورك لاجتماعات أو مسيرات، ينبغي عليك تدوين ملاحظات مفصّلة.	وينبغي أن تشمل هذه الملاحظات اسم ومناصب جميع الحاضرين وعنوان الموقع الذي يعقد فيه الاجتماع بالتحديد والتاريخ وموعد وصولك ومغادرتك للموقع ووقت بدء وانتهاء الاجتماع/ المسيرة. ٤. ما تم مراقبته ونقله لك – تذكر الأسئلة الخمسة. ٥. إذا تم التقدم بإدعاء، يجب الإشارة إلى أي مصدر يمكن أن يؤكد أو يدعم صحة هذا الإدعاء – مرّة أخرى، تذكر الأسئلة الخمسة.

في خلال الرصد، **ينبغي على الراصدين أن:**

- ✓ يكونوا حياديين دائما والأهم من ذلك أن يبدوا محايدين.
- ✓ أن يكونوا مدركين دائما بأن من الممكن أن يكون هناك أناس يحاولون التلاعب بهم لمصلحتهم الشخصية أو لخدمة مصالحهم السياسية.
- ✓ لا تقم بإبداء تعليقات أو إصدار الأحكام لأي أحد بشأن أي من الحوادث التي شهدتها أو الإدعاءات التي رفعت إليك.
- ✓ تأكد دائماً من أنك حصلت على "الحقائق" من طرفي الجدال حول حادثة أو إدعاء وصل إليك.

خلال الرصد، **لا ينبغي على الراصدين أن:**

- ✓ يكونوا طرفا في أي نزاع أو خلاف سياسي.
- ✓ يكونوا العلاقات الوطيدة، حتى الصداقة مع أي من المرشحين أو الأحزاب أو مسؤولي إدارة الانتخابات والتي من الممكن أن تعطي صورة متحيزة للراصد.
- ✓ ينقلوا الإشاعات أو القيل والقال.

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

نموذج مشاهدات الراصد خلال عملية تسجيل المرشحين

اسم الراصد		المحافظة		التاريخ	

هل تم فتح مركز التسجيل في الوقت المحدد؟	نعم	لا، لماذا؟
هل مكان التسجيل واضح؟	نعم	لا، لماذا؟
هل إجراءات التسجيل معلنة في مكان واضح؟	نعم	لا، لماذا؟
هل مكان دفع رسوم الترشيح واضح ومعلن؟	نعم	لا، لماذا؟

هل كان هناك حالات تقديم لطلبات الترشيح من قبل مندوبين عن المرشحين؟	نعم، ما هو عدد هذه الحالات؟	لا
هل مكان دفع رسوم الترشيح قريب من مكان تقديم طلب الترشيح (في نفس المبنى)؟	نعم	لا
هل كان هناك حالات قبول طلبات ترشيح بدون استكمال للأوراق الثبوتية والبيانات المطلوبة؟	نعم، ما هو عدد هذه الحالات؟	لا

هل منع شخص من تقديم طلب الترشيح؟	نعم	لا	ما هو عدد هذه الحالات؟ ما هي الأسباب؟

هل تم تسجيل أسماء المتقدمين للترشيح في كشوفات تسلسلياً حسب وقت وتاريخ تقديم الطلب؟	نعم	لا
هل كانت أسماء وبيانات المتقدمين للترشيح معلنة بشكل واضح؟	نعم	لا
ما هي طريقة الإعلان عن أسماء وبيانات المتقدمين للترشيح؟		

هل سمح لمتقدم بالترشيح بتغيير دائرته الفرعية بعد تسلمه إشعار قبول الطلب؟	نعم، ما هو عدد هذه الحالات؟	لا
هل يوجد ازدحام على التسجيل؟	نعم، الفترة (الصباحية – الظهيرة – المسائية)	لا
هل حدث أي شجارات أو مشادات كلامية أثناء عملية التسجيل؟	نعم، وضح هذه الأحداث:	لا

هل تم قبول طلبات بعد انتهاء الدوام الرسمي؟		نعم، ما هو عدد هذه الحالات؟	لا
هل توقفت عملية التسجيل؟	نعم، لماذا؟		لا
هل توفر نموذج التسجيل بكميات كافية؟	نعم		لا
هل هناك موظف مختص بعملية التسجيل؟	نعم	لا	
هل يتم تسليم إشعار بعد انتهاء إجراءات تقديم الطلب؟	نعم	لا، لماذا؟	
ملاحظات			

اسم الراصد التاريخ التوقيع

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

نموذج مقابلات المرشحين خلال فترة التسجيل

اسم الراصد		المحافظة		مكان الرصد	
اسم المرشح				التاريخ	
الدائرة الانتخابية		الدائرة الفرعية		الحزب (إن وجد)	

هل إجراءات التسجيل معلنة في مكان واضح؟	نعم	لا، لماذا؟
هل كان مكان التسجيل واضحاً ومناسباً؟	نعم	لا، لماذا؟
هل كان مكان دفع الرسوم مناسب؟	نعم	لا، لماذا؟
هل كان الموظف ملماً بإجراءات التسجيل؟	نعم	لا، لماذا؟
هل كان هناك تمييز في التعامل مع المتقدمين بالطلبات؟	نعم، كيف؟	لا
هل تسلمت إشعاراً بتقديم طلبك؟	نعم	لا، لماذا؟
هل واجهت أي معيقات خلال عملية التسجيل؟	نعم، ما هي؟	لا
هل كان هناك تنظيم للدور في عملية التسجيل؟	نعم	لا، لماذا؟
كم استغرقت عملية التسجيل؟	(أقل من ٣٠ دقيقة)(٣٠-٦٠ دقيقة)(ساعة-ساعتين)(أكثر من ساعتين)	
هل كان نموذج التسجيل واضحاً؟	نعم	لا، لماذا؟
هل تم طلب أي وثائق إضافية غير المنصوص عليها في القانون؟	نعم، ما هي؟ ولماذا؟	لا
ما هي اقتراحاتك لتطوير عملية التسجيل؟		

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

نموذج مقابلات الموظفين المسؤولين عن عملية تسجيل المرشحين

اسم الراصد		المحافظة		مكان الرصد	
اسم الموظف		الوظيفة			
هل كان هناك إلمام من قبل المرشحين بالشروط القانونية الخاصة بعملية التسجيل؟	نعم	لا، ما هي عدد الحالات؟			
هل كان هناك حالات رفض لطلبات الترشيح؟	نعم، الأسباب وعدد الحالات؟				لا
هل كان هناك تجاوزات من قبل المرشحين؟	نعم، ما هي؟				لا
ما هي مدة استكمال إجراءات التسجيل؟	(أقل من ٣٠ دقيقة)(٣٠-٦٠ دقيقة)(ساعة-ساعتين)(أكثر من ساعتين)				
هل توقفت عملية التسجيل؟	نعم، المدة (أقل من ٣٠ دقيقة)(٣٠-٦٠ دقيقة)(ساعة-ساعتين)(أكثر من ساعتين)				لا
ما هو عدد المسجلين خلال اليوم؟					
ملاحظات					

اسم الراصد التاريخ التوقيع

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

نموذج ملاحظات الراصد عن حضور احدى الحملات الانتخابية

اسم الراصد		المحافظة		المنطقة	
اسم المرشح		التاريخ		الوقت	
الدائرة الانتخابية		الدائرة الفرعية		الحزب (إن وجد)	
نوع الفعالية	مهرجان خطابي / لقاء شعبي / لقاء شبابي / لقاء سيدات / ندوة / محاضرة / أخرى أذكرها				
مكان الفعالية	مقر انتخابي / قاعة مستأجرة / جمعية / مضافة / خيمة / أخرى أذكرها				
عدد الحضور التقريبي					
هل كان هناك حضور نسائي؟	نعم، العدد		لا	هل كان هناك حضور شبابي؟	نعم، العدد:	لا
هل تم توزيع مطبوعات الحملة الانتخابية للمرشح أو المرشحين الآخرين؟				نعم، ما نوع هذه المطبوعات؟		لا
هل كان هناك إساءة لمرشحين آخرين أو لحزب من نفس الدائرة الفرعية؟		نعم			لا	
هل كان هناك حضور لجهات رسمية حكومية في الفعالية؟				نعم، من هي:		لا
هل حدث مشادات كلامية أو مشاجرات في مكان الفعالية؟				نعم، صف الأحداث:		لا
هل لوحظ وجود تغطية إعلامية للفعالية؟				نعم، ما نوع التغطية: تلفزيونية، إذاعية، صحافة مطبوعة، صحافة إلكترونية		لا
هل كان هناك بيان انتخابي للمرشح مطبوع؟		نعم وتم توزيعه		نعم ولم يتم توزيعه		لا
هل تم ذكر أي شعارات عنصرية أو إقليمية؟				نعم، ما هي:		لا
هل كان هناك تواجد أمني؟				نعم، ما هو السبب:		لا
هل تم تقديم أي وعود للناخبين؟				نعم، ما هي:		لا
ما نوع الضيافة التي تم تقديمها؟						
هل تم توزيع هدايا للحضور؟				نعم، ما هي:		لا
هل كان هناك تواجد لشخصيات ذات تأثير ونفوذ؟				نعم، وهي: دينية، سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية		لا
هل تم استخدام أي من الموارد الحكومية أثناء الفعالية؟				نعم، ما هي؟		لا
ملاحظات						

اسم الراصد التاريخ التوقيع

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

نموذج مقابلات المرشحين خلال الحملات الانتخابية

اسم الراصد		المحافظة		المنطقة	
اسم المرشح		التاريخ		الوقت	
الدائرة الانتخابية		الدائرة الفرعية		مكان عقد المقابلة	

صفة الترشيح	حزبي / عشائري / مستقل / أخرى			هل سبق وترشحت في مجالس سابقة؟	نعم / لا

هل سبق ومنعت من الوصول الى الموقع الذي تقيم فيه أي من فعاليات حملتك؟	نعم، عدد المرات:	لا
هل تحظى بوصول لوسائل الإعلام الحكومية يوازي وصول المرشحين الآخرين في نفس الدائرة الفرعية؟	نعم	لا
هل تحظى بوصول لوسائل الإعلام غير الحكومية يوازي وصول المرشحين الآخرين في نفس الدائرة الفرعية؟	نعم	لا
هل تواجه أي تحديات في طباعة وتوزيع أي من مطبوعات الحملة الانتخابية؟	نعم	لا
هل حصل وأن تم تخريب أو تعطيل أي فعالية من فعاليات حملتك؟	نعم، هل استدعى تواجد أمني؟ (نعم – لا)	لا
هل تعرضت لأي ضغوطات من قبل مرشحين/ أحزاب/ شخصيات شعبية أثناء حملتك؟	نعم، ما هي:	لا
هل تعرضت لأي ضغوطات من قبل شخصيات حكومية أثناء حملتك؟	نعم، ما هي:	لا
هل قمت بتقديم أي شكاوي رسمية إلى لجنة الانتخابات العليا حول المخالفات التي تعرضت لها؟	نعم	لا
هل كان هناك تواجد أمني خلال أي من فعاليات حملتك؟	نعم	لا
هل إستخدامت أي من المصادر الحكومية في تنفيذ حملتك؟	نعم	لا
هل لديك بيان انتخابي واضح ومطبوع وموزع؟	نعم	لا
هل تتعرض للإساءة من مرشحين آخرين؟	نعم، حدد نوعها:	لا
هل تشعر بأن هناك تمييز بينك وبين مرشح آخر من قبل الجهات الحكومية في نفس الدائرة الفرعية؟	نعم	لا
هل تثق بدور مؤسسات المجتمع المدني في إنجاح العملية الانتخابية؟	نعم، كيف؟	لا

ملاحظات:

اسم الراصد التاريخ التوقيع

التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م

رصد أنشطة المرشح أو الحزب

حادثة مهمة

❖ ينبغي تعبئته من قبل الراصد وتسليمه إلى منسق المحافظة أو إدارة المركز في أسرع وقت ممكن

اسم الراصد		المحافظة		موقع الحادثة	
اسم المرشح		التاريخ		الوقت	
الدائرة الانتخابية		الدائرة الفرعية		الحزب إن وجد	
نوع الحادثة			عدد المشاركين		

حضور الحادثة	١. شاهدت الحادثة على أرض الواقع ٢. وصلت بعد وقوع الحادثة ٣. نقلت إلي أخبار الحادثة من قبل الآخرين
نوع الحادثة	١. عنف / شغب ٥. سرقة أو تخريب مواد الحملة ٢. مضايقة / تحرش ٦. تقييد حقوق الراصدين ٣. شراء أصوات ٧. الإخلال بالنظام أثناء الحملة ٤. تقييد لحقوق المرشحين / الأحزاب ٨. أخرى (يرجى شرحها) ٥. الإضرار بأملاك عامة أو خاصة

كم شخص برأيك تأثر بارتكاب هذه المخالفات (إن وجد)؟	

يرجى تحديد وقائع الحادثة وتفاصيلها بما في ذلك: الأشخاص الذين شاركوا في المخالفة (مناصبهم والجهات التي ينتسبون لها) وتسلسل الأحداث..... إلخ . وقم بتحديد الراصدين والمرشحين والمواطنين والموظفين الاخرين الذين شهدوا الحادثة وإن إستلزم الأمر قم بإرفاق ورقة أخرى مع هذا النموذج.

هل تدخلت الأجهزة الأمنية في الوقت المناسب؟	نعم	لا

اسم الراصد التاريخ التوقيع